



استمارة إفصاح للأفراد

تنفيذاً لمتطلبات قانون التنفيذ في المواد المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (22) لسنة 2021 وعلى الأخص المادة (24) منه، يجب على مُقدم الإفصاح الإجابة بشكل واضح ودقيق على البيانات الآتية، وذلك في حدود ما يغطي قيمة الدين محل السند التنفيذي، وفي حال كانت الأموال لا تغطي قيمة السند فيجب أن يُفصح بشكل كامل ومفصّل عن أمواله التي بحوزته أو التي بحوزة الغير منذ تاريخ رفع الدعوى التي يتم التنفيذ بموجبها أو تاريخ انشاء السند التنفيذي، وكذلك بالإفصاح عن الأموال التي يكتسبها في المستقبل حتى تمام التنفيذ:

البيانات الشخصية	
الاسم الرباعي	
الرقم الشخصي	
رقم جواز السفر	
العنوان (محل الإقامة)	
رقم الهاتف/الفاكس	
البريد الإلكتروني	

س: هل لديك أموال نقدية أو ممتلكات تغطي قيمة الدين محل السند التنفيذي كاملاً؟

لا

نعم

في حال كانت الإجابة بـ (نعم)، يجب الإفصاح عن هذه الأموال بالتحديد، ويكتفى بهذا القدر من الإفصاح.

أموال <input type="checkbox"/>	عقار <input type="checkbox"/>	منقول <input type="checkbox"/>	عملات أجنبية <input type="checkbox"/>
أخرى <input type="checkbox"/>			
بيان تفصيلي بهذه الأموال:			
.....			
.....			
.....			

إقرار بصحة البيانات

أقر أنا الموقع أدناه اني قدمت افصاحاً عن الأموال أو الممتلكات أو أيٍ منها في حدود ما يغطي قيمة الدين محل السند التنفيذي كاملاً.

إذا ثبت ما يُخالف ذلك، فأكون تحت طائلة المُسائلة القانونية وفقاً للمادة (58) من قانون التنفيذ في المواد المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (22) لسنة 2021.

تاريخ تحرير الافصاح	20...../...../.....
توقيع مُدم الافصاح	

في حال كانت الإجابة ب (لا)، بمعنى أن أموال وممتلكات مُقدم الافصاح غير كافية لتغطية قيمة السند التنفيذي كاملاً، يجب الاجابة عمّا يلي:

بيانات الدخل

تحديد المسمى الوظيفي: (في حال كان مقدم الافصاح موظفاً في جهة عامة)	
تحديد المهنة التي يزاولها: (في حال كان مقدم الافصاح يزاول مهنة أو حرفة)	
تحديد الأعمال الحرة: (في حال كان مقدم الافصاح يزاول عمل حُر)	
**يجب الافصاح عن جميع الأعمال التي يزاولها مقدم الافصاح سواءً كان يعمل بوظيفة أو مهنة أو عمل حر كذلك في حال الجمع بين أكثر من عمل أو مهنة في وقت واحد أو في أوقات متفرقة	
جهة العمل: (بيان اسم الجهة عامة أو خاصة، والعنوان)	
مقدار الدخل الشهري الثابت (الراتب الشهري، راتب القاعد، الأجرة الشهرية)	

دينار.	إجمالي الدخل الشهري للفرد/مقدار الدخل الشهري للمؤسسة والشخصية الاعتبارية (يشمل الراتب أو الأجر الشهري الثابت ومقدار المداحيل الأخرى التي يتحصل عليها مقدم الإفصاح من ممارسة المهن أو الأعمال الحرة من غير الدعم الحكومي)
	رقم الحساب البنكي (IBAN) اسم البنك:

بيانات الأصول

العقارات والأراضي المسجلة باسم مقدم الإفصاح داخل البحرين بنسبة 100%، والعقارات التي يكون شريكاً فيها بأي نسبة كانت.					
رقم المقدمة	نسبة الملكية	حصة مقدم الإفصاح في الملكية	نوع العقار والتصنيف	المساحة	العنوان

الأموال النقدية (CASH) غير الأموال المودعة لدى البنوك أو الغير	
المبلغ	مكان تواجد أو توافر المبلغ

العملات الأجنبية		
نوع العملة	مقدار العملات	ما يعادلها بالدينار البحريني
دولار - يورو - جنيه إسترليني ونحوها		

العملات الرقمية المشفرة		
نوع العملة الرقمية	مقدار العملات	المنصة الالكترونية
بيتوكوين ونحوها		

الاستثمارات الخاصة بمُقدم الافصاح
أو التي لديه مصلحة فيها داخل وخارج البحرين

الأسهم/ السندات/ الحصص في الشركات ونحوها		
نوع الاستثمار	مقدار الأسهم أو الحصص	القيمة

القروض أو السلف المالية الممنوحة للغير				
الهاتف	الرقم الشخصي	اسم المستفيد	تاريخ الاستحقاق	قيمة القرض/السلفة

اقرارات المديونية المُحررة لصالح مُقدم الافصاح (وتشمل: الاقرارات الموثقة، الاقرارات العرفية)				
الهاتف	الرقم الشخصي	اسم المستفيد	تاريخ الاستحقاق	مبلغ المديونية

.....	
.....	عنوان السكن

المستندات المطلوبة من مقدم الافصاح
• يجب تقديم كافة المستندات التي تثبت البيانات الواردة في هذا الافصاح.

إقرار بصحة البيانات

أقر أنا الموقع أدناه (مُقدم الافصاح) انني قدمت افصاحاً كاملاً ودقيقاً عن الدخل والأصول وكذلك جميع المعاملات التي تمت على اصولي منذ تاريخ رفع الدعوى أو انشاء سند التنفيذي - حسب الأحوال- كما أقر انه ليس لدي أية أموال أو أصول أخرى سواء كانت بحوزتي أو لدى الغير.

أتعهد بإبلاغ قاضي محكمة التنفيذ فور حدوث أي تغيير في وظيفتي أو اصولي أو مدخولي أو أي بيانات أخرى مدرجة في هذا الافصاح، **ويستمر التزامي بالإفصاح خلال سبعة أيام من أي تغيير يطرأ وحتى تمام التنفيذ.**

أقر بصحة البيانات وان جميع المستندات المرفقة صور طبق الأصل، وان جميع البيانات مدونة بمعرفتي وصحيحة وتحت مسؤوليتي الكاملة.

إذا ثبت ما يُخالف ذلك، فأكون تحت طائلة المسائلة القانونية وفقاً للمادة (58) من قانون التنفيذ في المواد المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (22) لسنة 2021.

20...../...../.....	تاريخ تحرير الافصاح
	توقيع مُقدم الافصاح